

قانون رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٠  
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ م  
في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة  
والقانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ م في شأن حماية الأموال  
العامة

- بعد الاطلاع على الدستور ،
- وعلى القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ م في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والقوانين المعدلة له ،
- وعلى القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ بقواعد إعداد الميزانية العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي ،
- وعلى القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٦ في شأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، المعدل بالمرسوم بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٨٧ ،
- وعلى القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ م بشأن حماية الأموال العامة والقوانين المعدلة له ،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه ،

### مادة أولى

يعدل البند (ثالثا) من الفقرة الأولى من المادة (٤٣) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ م المشار إليه ، كما يضاف إلى هذه الفقرة بند جديد برقم (تاسعا) ، وذلك على النحو التالي :-

ثالثا : لجنة الشؤون المالية والاقتصادية وعدد أعضائها (سبعة) ، ويدخل في اختصاصها الجانب المالي والاقتصادي من أعمال الوزارات والإدارات الحكومية والهيئات العامة وما يتعلق بشئون وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة وديوان الخدمة المدنية وديوان

### المذكرة الإيضاحية

للاقتراح بقانون تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة والقانون رقم ١ لسنة ١٩٩٣ بشأن حماية الأموال العامة

تبين من خلال الفصول التشريعية المختلفة لمجلس الأمة الكم الكبير من الميزانيات والحسابات الختامية الذي تدرسها لجنة الشئون المالية والاقتصادية إضافة إلى ملاحظات ديوان المحاسبة الواردة بتقريره على الحسابات الختامية والتي تنظرها بخلاف الأمور المالية والاقتصادية التي تحال إليها ويتبع ذلك تفصيلاً من نص البند (ثالثاً) من المادة (٤٣) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه. وهذا الكم من الميزانيات والحسابات الختامية حال دون قيام اللجنة بإنجاز الأعمال الأخرى المنطة بها. مما يستوجب تعديل هذه المادة بإضافة بند برقم (تسعاً) يإنشاء لجنة جديدة باسم (لجنة الميزانية والحساب الختامي) وعدد أعضائها سبعة تختص فقط بنظر الميزانيات والحسابات الختامية وملاحظات ديوان المحاسبة عليها.

وتم تعديل البند (ثالثاً) من نفس المادة لتقتصر دور لجنة الشئون المالية والاقتصادية (عدد أعضاؤها سبعة) على الأمور المالية والاقتصادية للمؤسسات والإدارات الحكومية والمؤسسات العامة ذات الطابع المالي والاقتصادي وشركات القطاع العام. واقتضى هذا التعديل أن تستبدل بعبارة (لجنة الشئون المالية والاقتصادية) في كل من المواد (١٦٠)، (١٦٢)، (١٦٤) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٣ المشار إليه عبارة (لجنة الميزانية والحساب الختامي).

كما اقتضى الأمر تعديل الفقرة الثانية من المادة الثامنة من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ بشأن حماية الأموال العامة والمتعلقة بتشكيل لجنة حماية الأموال العامة ليكون تشكيلها من عضويين من كل من لجنة الشئون المالية والاقتصادية ولجنة الميزانية والحساب الختامي وثلاثة أعضاء من لجنة الشئون التشريعية والقانونية. وحرصاً على ثبات تشكيل اللجان البرلمانية خلال دور الانعقاد الحالي ورد النص على أن يكون هذا القانون نافذاً اعتباراً من دور الانعقاد العادي القادم من الفصل التشريعي التاسع.

المحاسبة والمجلس الأعلى للتخطيط وبنك التسليف والادخار وبنك الكويت المركزي والمؤسسات العامة ذات الطابع المالي والاقتصادي وشركات القطاع العام وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تسعاً : لجنة الميزانيات والحساب الختامي ، وعدد أعضائها (سبعة) ويدخل في اختصاصها الأمور المتعلقة بالميزانيات والحسابات الختامية والاعتمادات الإضافية والتقليل بين الأبواب لوزارات الدولة وإدارتها الحكومية والجهات المستقلة والملحقة ومناقشة تقارير ديوان المحاسبة عن الأمور سالفة الذكر .

#### مادة ثانية

يستبدل بعبارة (لجنة الشئون المالية والاقتصادية) عبارة (لجنة الميزانية والحساب الختامي) في المواد (١٦٠)، (١٦١)، (١٦٢)، (١٦٤) من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

#### المادة ثلاثة

يستبدل بنص الفقرة الثانية من المادة (٨) من القانون رقم (١) لسنة ١٩٩٣ المشار إليه النص التالي :-

«وتتألف هذه اللجنة من سبعة أعضاء منتخب لهم لجنة الشئون المالية والاقتصادية ولجنة الميزانية والحساب الختامي ولجنة الشئون التشريعية والقانونية،اثنان من كل من اللجنة الأولى والثانية وثلاثة من اللجنة الأخيرة وتسرى على لجنة حماية الأموال العامة أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه فيما عدا المحظوظ المقصوب عليه في المادة (٤٥) منه».

#### المادة رابعة

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتباراً من بدء دور الانعقاد العادي لمجلس الأمة التالي لنشره .

أمير الكويت  
جابر الأحمد الصباح

صدر بقرار بيان في : ١ ربيع الأول ١٤٢١ هـ

الموافق : ٣ يونيو ٢٠٠٠ م